

٨- شد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ

أ.د. على عبد الباسط مزيد^(*)

◆ المقدمة:

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وأزواجه أمهات المؤمنين الطاهرين.

وبعد،،،

فإن مشروعية شد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ ثابتة نقلاً، كما بين ذلك الأئمة الأئمة من كبار الحفاظ والمحدثين وخبراء الجرح والتعديل، والقرآن الكريم يلفت نظرنا إلى أهمية الأخذ بفتاوى أهل الاختصاص من ذوى الحفظ والضبط والإتقان والخبرة والعلم، قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ فَاسْتَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [الفرقان : ٥٩] وقال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء : ٧]، وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة : ١٢٢].

وقد ورد في هذه المسألة أحاديث عديدة، حكم الأئمة المتخصصون على بعضها بالقبول، إما بالتصحيح أو بالتحسين، وعلى بعضها بالضعف، وعلى بعضها بالوضع، ويهمننا في هذه المسألة إيراد ما قبله الأئمة والمتخصصون، بحيث ينتزه البحث عن الموضوعات وحتى الأحاديث شديدة الضعف، وسأقتصر على إيراد الروايات الصحيحة، أو الحسنة، أو الضعيفة التي تتقوى بغيرها وتطلب ذلك أن يكون هذا البحث في مبحثين الأول لبيان موقف

(*) أستاذ مساعد ورئيس قسم الحديث وعلومه، جامعة الأزهر / فرع بنى سويف.

المؤيدين للزيارة وأدلتهم ودفاعهم والثاني لبيان موقف المعارضين والرافضين وبيان أدلتهم وآراءهم والترجيح بين الراين بما وجدته صحيحا وهو استحباب الزيارة.

◆ المبحث الأول: المؤيدون وأدلتهم:

روى الدارقطني^(١)، وعنه القاضي عياض^(٢)، والحكيم للترمذي^(٣)، والدولابي^(٤)، والعقيلي^(٥) من طريق موسى بن هلال، عن عبد الله العمرى، عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: "من زار قبرى وجبت له شفاعتى"، وعبد الله بن عمر العمرى متكلم فيه لسوء حفظه^(٦)، وأهل الاختصاص يقرون بأن حديثه حسن بمتابعاته وشواهد، وهذا الحكم بالتحسين قاله الإمام الذهبى، وهو من كبار الأئمة والحفاظ وخبراء العلل:

قال الإمام السيوطى: "له طرق وشواهد حسنة لأجلها الذهبى^(٧)".

ونقل العلامة المناوى عن الذهبى قوله: "طرقه لينة لكن يقوى بعضها بعضاً"^(٨).

وقال العلامة الملا على القارى: "حديث ابن عمر له طرق وشواهد حسنة الذهبى لأجلها، وصححه جماعة من أئمة الحديث"^(٩).

ونقل الخفاجى أن الذهبى حسنه^(١٠).

وقام غير واحد من العلماء بجمع طرق هذا الحديث ودراستها، وانتهوا إلى تحسينه أيضاً. فعل ذلك الإمام السبكى ثم قال: "وبذلك يتبين أن أقل درجات هذا الحديث أن يكون حسناً إن نوزع فى دعوى صحته"^(١١).

وقال الإخنائى: ورد فى زيارة قبره ﷺ أحاديث صحيحة وغيرها مما لم

يبلغ درجة الصحيح، لكنها يجوز الاستدلال بها على الأحكام الشرعية، ويحصل بها الترجيح^(١٢).

وفعل ذلك حديثاً الشيخ محمود سعيد ممدوح، ثم قال: "إنه حديث حسن ولا بد. وهذا ما تقتضيه قواعد الحديث"^(١٣).

وقال سماحة العلامة محمد بن علوي المالكي: "وأقل ما يقال في هذا الحديث أنه حسن"^(١٤).

وهذا الحديث النبوي ذكره غير واحد من الحفاظ والأئمة في الفضائل والمناسك، مما يدل على ثبوته عندهم:

فذكره الحافظ الضياء المقدسي في فضل زيارة قبر المصطفى ﷺ^(١٥)، والإمام الزيلعي في "المناسك"^(١٦)، والإمام النووي في المناسك^(١٧)، والإمام ابن الملن^(١٨)، والحافظ أبو عبد الله الحلبي^(١٩).

فهؤلاء الأئمة لم يذكروا الحديث للتحذير منه، بل للعمل به.

ومن جهة أخرى فقد روى الحافظ الدارقطني هذا الحديث في عدة نسخ من سننه، وفيه "عبيد الله" بالتصغير، وهو الثقة.

قال الإمام السبكي: وقال الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الحافظ في عدة نسخ معتمدة من سننه: حدثنا القاضي المحاملي، ثنا عبيد بن محمد الوراق، ثنا موسى بن هلال العبدى، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "من زار قبري وجبت له شفاعتي"، هكذا في عدة نسخ معتمدة من سنن الدارقطني "عبيد الله مصغراً، وكان الضعف من قبل "عبد الله"، ومن هذه نسخة كتبها عنه أحمد بن محمد بن الحارث الأصفهاني، قال الشيخ تقي الدين: وعليها طباق كثيرة على بن عبد الرحمن، فمن بعده، إلى شيخنا.

وكذلك رواه الدارقطني في غير السنن، وانفقت روايته على ذلك في السنن وفي غيره من طريق ابن عبد الرحيم كما ذكرناه.

ثم ذكره بإسناد آخر إلى الدارقطني، وقال: هكذا أورده أبو اليمن ابن أبي الحسن بن الحسن في كتاب "إتحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر" في زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ، وهو عندي عليه خط مصنفه وقراءة أبي عمر وعثمان بن محمد التوزي لجميعه عليه.

وكذلك أورده الحافظ أبو الحسين القرشي في كتاب "الدلائل المتينة في فضائل المدينة".

ورواه عن الدارقطني أبو النعمان تراب بن عمر بن عبيد حدثنا أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، ثنا أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل قال: حدثنا عبيد بن محمد الوراق، ثنا موسى بن هلال العبدى، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ "من زار قبري وجبت له شفاعتي" (٢٠).

فإذا كانت طريق عبد الله هي الضعيفة، فطريق عبيد الله قد زال عنها هذا الوهاء، ولعل نافعاً سمعه من الأخوين، فرواه مرة عن الكبير الضعيف، ومرة عن الصغير الثقة. كما قال الشيخ محمد نجيب المطيعي (٢١)

وقال الإمام السبكي - بعد استعراضه لطرق الحديث عند الدارقطني -: "فقد انفقت الروايات عن الدارقطني عن المحاملي، على "عبيد الله" مصغراً، وكذلك رواه غير الدارقطني عن غير المحاملي (٢٢).

ورواه من طريق محمد بن زنجويه العشيرى، عن عبيد بن محمد بن القاسم ابن أبي مريم الوراق، عن موسى بن هلال العبدى، عن عبيد الله بن

عمر به نحوه، وقال السبكي: فقد ثبت عن عبيد بن محمد روايته على التصغير، وعبيد بن محمد ثقة^(٢٣). وهكذا ذكره الخطيب البغدادي من طريق عبيد بن محمد وجعفر بن محمد البزوري، عن موسى بن هلال البصري، عن عبيد الله به^(٢٤).

واستعرض الإمام السبكي كافة الروايات لهذا الحديث، التي فيها عبيد الله ابن عمر المصغر، وعبد الله المكبر، وانتهى إلى القول: "وبذلك تبين أن أقل درجات هذا الحديث أن يكون حسناً إن نوزع في دعوى صحته"^(٢٥).

ثم قال في آخر دارسته لهذا الحديث: "فهذه مباحث في إسناد هذا الحديث:

أولها: تحقيق كونه من رواية عبيد الله (المصغر)، وترجيح ذلك على من رواه عن عبد الله (المكبر). وثانيها: القول بأنه عنهما جميعاً، وثالثها: على تقدير التزل وتسلم أنه عن عبد الله (المكبر) وحده، فإنه داخل في قسم الحسن لما ذكرناه. ورابعها: على تقدير أن يكون ضعيفاً من هذا الطريق وحده، وحاشا لله، فإن اجتماع الأحاديث الضعيفة في هذا النوع يقويها ويوصلها إلى رتبة الحسن، وبهذا، بل بأقل منه، يتبين افتراء من ادعى أن جميع الأحاديث الواردة في الزيارة موضوعة، فسبحان الله، أما استحي من الله ومن رسوله ﷺ في هذه المقالة التي لم يسبقه إليها عالم ولا جاهل، لا من أهل الحديث ولا من غيرهم.

ولا ذكر أحد موسى بن هلال - ولا غيره من رواة حديثه هذا - بالوضع ولا اتهمه به فيما علمنا، فكيف يستجيز مسلم أن يطلق على الأحاديث - التي هو واحد منها - أنها موضوعة، ولم ينقل إليه ذلك عن

عالم قبله، ولا ظهر على هذا الحديث شيء من الأسباب المقيضة للمحدثين الحكم بالوضع، ولا حكم منته مما يخالف الشريعة، فمن أى وجه يحكم بالوضع عليه لو كان ضعيفاً، فكيف وهو حسن أو صحيح^(٢٦).

ب - وفي رواية عن ابن عمر رضى الله عنهما قال:

قال رسول الله ﷺ: "من جاعنى زائراً لا يهमे إلا زيارتى كان حقاً على أن أكون له شفيعاً" رواه الطبرانى^(٢٧)، ورواه الحافظ ابن عساكر^(٢٨)، وعزاه الحافظ الذهبي للدارقطنى فى سننه^(٢٩)، وذكره الهيثمى فى "مجمع الزوائد" وقال: "فيه مسلم بن سالم الجهنى، وهو ضعيف"^(٣٠)، وعزاه الحافظ البوصيرى لأبى يعلى والطبرانى، وقال: "بسند صحيح"^(٣١).

وقد روى عن بلال بن رباح رضى الله عنه بإسناد مقبول أنه قصد المدينة لزيارة قبر النبى ﷺ ، وقد تناول العلامة السبكي هذا الأثر بتخرجه وبدراسة إسناده، و انتهى إلى جودة إسناده وصلاحيته للاحتجاج به فى هذه المسألة، ورأى أنه نص فى الباب، فقال فى صئر "الباب الثالث" فيما ورد فى السفر إلى زيارته صريحاً وبيان أن ذلك لم يزل قديماً وحديثاً: "وممن روى ذلك عنه من الصحابة بلال بن رباح، مؤذن الرسول ﷺ ، سافر من الشام إلى المدينة لزيارة قبره ﷺ، رويناه ذلك بإسناد جيد إليه، وهو نص فى الباب، وممن ذكره الحافظ أبو القاسم بن عساكر رحمه الله بالإسناد الذى سنذكره، وذكره الحافظ أبو محمد عبد الغنى المقدسى، رحمه الله فى "الكامل فى ترجمة بلال"، فقال: ولم يؤذن لأحد بعد النبى ﷺ - فيما روى - إلا مرة واحدة، فى قدمة قدمها المدينة لزيارة النبى ﷺ ، طلب إليه الصحابة ذلك، فأذن ولم يتم الأذان، وقيل: إنه أذن لأبى بكر الصديق رضى الله عنه فى خلافته.

وممن ذكر ذلك أيضاً الحافظ أبو الحجاج المزي - أبقاه الله - وها أنا
أذكر إسناد ابن عساكر في ذلك:

ج - أنبأنا عبد المؤمن بن خلف وعلى بن محمد بن هارون وغيرهما، قالوا:

أنبأنا القاضي أبو نصر بن هبة الله بن محمد بن مميل الشيرازي إننا،
أنبأنا الحافظ أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عساكر - قراءة
عليه وأنا أسمع - قال: أنبأنا أبو القاسم زاهر بن طاهر، قال: أنبأنا أبو سعيد
محمد بن عبد الرحمن قال: أنبأنا أبو أحمد محمد بن محمد، أنبأنا أبو الحسن
محمد بن الفيض الغساني بدمشق، قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد
بن سليمان بن بلال بن أبي الدرداء، حدثني أبي: محمد بن سليمان، عن أبيه
سليمان بن بلال، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، قال: "لما دخل عمر بن
الخطاب رضي الله عنه من فتح بيت المقدس فصار إلى الجابية سأله بلال أن
يقره بالشام ففعل ذلك، قال: وأخي أبو رُوَيْحَةَ الذي آخى بيني وبينه رسول
الله ﷺ، فنزل دارياً في خولان، فأقبل هو وأخوه إلى قوم من خولان، فقال
لهم: "قد أتيناكم خاطبين، وقد كنا كافرين فهدانا الله، ومملوكين فأعتقنا الله،
وفقيرين فأغنانا الله، فإن تزوجونا فالحمد لله، وإن تردونا فلا حول ولا قوة
إلا بالله"، فزوجوهما.

ثم إن بلالاً رأى في منامه رسول الله ﷺ وهو يقول له: ما هذه الجفوة يا
بلال، أما أن لك أن تزورني يا بلال! فانتبه حزينا وجلاً خائفاً، فركب راحلته
وقصد المدينة، فأتى قبر النبي ﷺ، فجعل يبكي عنده، ويمرغ وجهه عليه،
فأقبل الحسن والحسين رضي الله عنهما، فجعل يضمهما، ويقبلهما، فقالا له:
نشتهي نسمع أذنك الذي كنت تؤذن به لرسول الله ﷺ في السحر، ففعل، فعلا
سطح المسجد، فوقف موقفه الذي كان يقف فيه، فلما أن قال: الله أكبر الله

أكبر ارتجت المدينة، فلما أن قال: أشهد أن لا إله إلا الله ازداد رجتها، فلما أن قال: أشهد أن محمداً رسول الله ﷺ خرجت العواتق^(٣٢) من خدورهن، وقالوا: أبعث رسول الله ﷺ، فما رُئِيَ يومَ أكبر باكيًا ولا باكية بالمدينة بعد رسول الله ﷺ من ذلك اليوم"، كذا ذكره ابن عساكر في ترجمة بلال رضى الله عنه^(٣٣)، وذكره أيضًا في ترجمة إبراهيم بسند آخر إلى محمد بن الفيض، أنبأ جماعة عن جماعة، عن ابن عساكر، قال: أنبأنا أبو محمد بن الأكفاني، حدثنا عبد العزيز بن أحمد، حدثنا تمام بن محمد، حدثنا محمد بن سليمان، حدثنا محمد بن الفيض، فذكره سواء، إلا أنه سقط منه "من فتح بيت المقدس"، وقال: "أخي بينه وبينى"، ولم يقل: "خاطبين"^(٣٤).

قال الإمام السبكي: أبو رويحة اسمه: عبد الله بن عبد الرحمن الخثعمي، وفي الطبقات أن مؤاخاته لبلال لم يثبتها محمد بن عمر، وأثبتها ابن إسحاق وغيره، واختار أنس أن يجعل ديوانه معه، فضمه عمر إليه، وضم ديوان الحبشة إلى خثعم لمكان بلال منهم.

وسليمان بن بلال بن أبي الدرداء روى عن جدته وأبيه بلال، وروى عنه ابنه محمد؛ وأيوب بن مدرك الحنفى، ذكر له ابن عساكر حديثًا، ولم يذكر فيه تجريحًا؛ وابنه محمد بن سليمان بن بلال، ذكره مسلم في الكنى، وأبو بشر الدولابي والحاكم: أبو أحمد، وابن عساكر، كنيته: أبو سليمان، قال ابن أبي حاتم، سألت أبي عنه، فقال: ما بحديثه بأس؛ وابنه إبراهيم بن محمد بن سليمان أبو إسحاق ذكره الحاكم: أبو أحمد وقال: كناه لنا محمد بن الفيض، وذكره ابن عساكر وذكر حديثه، ثم قال: قال ابن الفيض: توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، ومحمد بن الفيض بن محمد بن الفيض: أبو الحسن الغساني الدمشقي، روى عن خلّاق، وروى عنه جماعة منهم أبو أحمد بن

عدى، وأبو أحمد الحاكم، وأبو بكر بن المقرئ في معجمه، وذكره ابن زبَر، وابن عساكر في التاريخ، توفي سنة خمس عشرة وثلاثمائة، ومولده سنة تسع عشرة ومائتين، ومدار هذا الإسناد عليه، فلا حاجة إلى النظر في الإسنادين اللذين رواه ابن عساكر بهما، وإن كان رجالهما معروفين مشهورين، وليس اعتمادنا في الاستدلال بهذا الحديث على رؤيا المنام فقط، بل على فعل بلال، وهو صحابي، لاسيما في خلافة عمر رضى الله عنه والصحابة متوافرون، ولا يخفى عنهم هذه القصة، ومنام بلال ورؤياه للنبي ﷺ لا يتمثل به الشيطان، وليس فيه ما يخالف ما ثبت في البيضة، فيتأكد به فعل عمر بن عبد العزيز الصحابي.

د - قال الإمام السبكي:

وقد استفاض عن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه أنه كان يبرد البريد من الشام يقول: سلم لى على رسول الله ﷺ .

وممن ذكر ذلك ابن الجوزي ونقلته من خطه في كتاب "مثير العزم الساكن"، وقد ضبطه بإسكان الباء الموحدة وكسر الراء المخففة، وهو كذلك، يقال: أبرد فهو مبرد، وذكره أيضاً الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبى عاصم النبيل، ووفاته سنة سبع وثمانين ومائتين في "مناسك" له لطيفة جردها من الأسانيد ملزماً فيها الثبوت، قال فيها: وكان عمر بن عبد العزيز يبعث بالرسول قاصداً من الشام إلى المدينة ليقرئ النبي ﷺ ثم يرجع، وهذه المناسك رواية شيخنا الدمياطى.

أنبأنا ابن خليل، أنبأنا الطرطوسى والكرانى، أنبأنا الصيرفى، حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن شاذان، حدثنا القباب، حدثنا ابن أبى عاصم.

فسفر بلال في زمن صدر الصحابة، ورسول عمر بن عبد العزيز في زمن صدر التابعين من الشام إلى المدينة - لم يكن إلا للزيارة والسلام على النبي ﷺ، ولم يكن الباعث على السفر غير ذلك، لا من أمر الدنيا ولا من أمر الدين، لا من قصد المسجد ولا من غيره، وإنما قلنا ذلك لئلا يقول بعض من لا علم له: إن السفر لمجرد الزيارة ليس بسنة، وسنتكلم على بطلان ذلك في موضعه" (٣٥).

هـ - واحتج الإمام النووي والبيهقي على مشروعية السفر للزيارة النبوية بعديهما:

"ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحى حتى أرد عليه السلام" (٣٦)، وهو حديث صحيح الإسناد.

ويرى الشيخ محمد الفقى أن الفهم الراجح لقوله: "ما من أحد يسلم على" أنه ما من أحد يقصده بالزيارة ويسلم عليه، فيرى أن هذا الحديث ينصرف إلى من يقصده بالزيارة.

فقال الشيخ محمد الفقى: "وتحقيق معنى قوله ﷺ: "رد الله على روحى" أنه لا يسلم عليه أحد من قاصديه إلا في حال كون روحه الطاهرة مردودة إليه، وهى لا تفارقه أبداً، لأن أرواح الأنبياء لا تفارقهم بعد موتهم، فهى مردودة إليهم ولا تخرج من أجسادهم التى لا تبلى، ويستحيل أن يتطرق إليها البلى، لأن الله حرم على الأرض أن تاكل أجساد الأنبياء، أما عدم مفارقة الروح للجسد فثابت، ولكن على غير الصورة التى يعهدها الناس ويألفونها فى هذه الحياة، فهم أحياء عند ربهم، وقد أثبت القرآن حياة من هم دونهم وأقل شأنًا منهم بدرجات لا تحصى من الصديقين والشهداء، ففى نص التنزيل عن حياة الشهداء قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أحياءٌ عند ربِّهم يُرزقون﴾ [آل عمران : ١٦٩].

وإذا ثبتت حياة الشهداء بذلك، فثبتت حياة الأنبياء والمرسلين من باب أولى، وذلك مسلم به منطقاً وعقلاً^(٣٧).

وقد صح عن النبي ﷺ قوله: "الأنبياء أحياء فى قبورهم يصلون". رواه أبو يعلى والبخاري من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه^(٣٨).
وقال الهيثمى: ورجال أبى يعلى ثقات^(٣٩).

وصححه الحافظ المنائى^(٤٠)، كما صححه الألبانى^(٤١)، وهو كما قالوا.

وقصد زيارة النبي ﷺ لا تتنافى مع التوحيد الخالص. قال فضيلة الشيخ محمد بن علوى المالكي: "الزيارة النبوية فى الحقيقة توحيد خالص، وإيمان صادق لا يشوبه شرك ولا شبهة شرك، ولا ذرة من شرك، وذلك لأنه إقرار لصاحب الرسالة محمد بن عبد الله بعظيم الفضل، وكمال الإحسان، وتمام المنة والمعروف، وغاية الرتبة فى الشرف والعبودية المحضة الصادقة، وهذا هو عين التوحيد، وأما تخيل بعض المحرومين أن منع الزيارة أو السفر إليها من باب المحافظة على التوحيد، وأن ذلك مما يؤدى إلى الشرك، فهو تخيل باطل دل على غباوة متخيله وخبالته، لأن المؤدى لذلك هو اتخاذ القبور مساجد، والعكوف عليها، وتصوير الصور فيها، كما ورد فى الأحاديث الصحيحة - بخلاف الزيارة والسلام والدعاء والتبرك، وكل عاقل يعرف الفرق بينهما"^(٤٢).

و - وروى الإمام مالك فى الموطأ:

باب زيارة قبر النبي ﷺ وما يستحب من ذلك، قال: أخبرنا عبد الله بن دينار، أن ابن عمر كان إذا أراد سفرًا أو قدم من سفر جاء قبر النبي ﷺ، فصلى عليه، ودعا، ثم انصرف^(٤٣).

قال محمد بن الحسن الشيباني معقبًا: هكذا ينبغي أن يفعله إذا قدم المدينة، يأتي قبر النبي ﷺ^(٤٤). قلت: وإسناد هذا الأثر صحيح.

وقال ابن تيمية - رحمه الله - : "وإنما اشتهر هذا عن ابن عمر: أنه إذا قدم من سفر أتى القبر، فقال: السلام عليك يا رسول الله ﷺ ، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت".

وممن رواه القاضي إسماعيل بن إسحاق في كتاب "الصلاة على النبي ﷺ" قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، أن ابن عمر: كان إذا قدم من سفر أتى المسجد، ثم أتى القبر، فقال: "السلام عليك يا رسول الله ﷺ ، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبتاه"^(٤٥).

قلت: وهذا الإسناد إلى ابن عمر صحيح أيضًا كالذي سبق في الموطأ، فإن رجاله كلهم ثقات أثبات: سليمان بن حرب الأزدي البصري ثقة إمام حافظ، وحماد ابن زيد بن درهم الأزدي ثقة ثبت فقيه، وأيوب هو ابن أبي تيمية السخيتاني، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد، هكذا ترجمتهم في تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني.

وما نسب إلى الإمام مالك رضي الله عنه من القول بكراهة قصد زيارة قبر النبي ﷺ ، وأنه نهى عن ذلك، فهذا محض افتراء وتقول عليه، وسوء فهم، وجهل بما صدر عنه. فقد عقد القاضي عياض فصلًا لذلك، وذكر فيه كلام الإمام مالك في هذه المسألة، ووضحه بما لا يدع مجالاً للشك من براءة الإمام مالك من مزاعم ابن تيمية التي نسبها إليه، بل ويجلي رأى الإمام مالك في زيارة قبر النبي ﷺ الذي يؤكد فيه على أن قصد الزيارة للقبر الشريف وشد المطى إليه مندوب للمسلمين:

في كتاب الشفا: "فصل في حكم زيارة قبره ﷺ" وفضيلة من زاره وسلم عليه، وكيف يسلم عليه.

قال القاضي عياض: وزيارة قبره ﷺ سنة من سنن المسلمين مجمع عليها، وفضيلة مرغَّب فيها. حدثنا القاضي أبو الفضل بن خيرُون قال: حدثنا الحسن بن جعفر قال: حدثنا أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني قال: حدثنا القاضي المحاملي قال: حدثنا محمد بن عبد الرزاق قال: حدثنا موسى بن هلال، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: "من زار قبري وجبت له شفاعتي"، وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "من زارني في المدينة محتسبًا كان في جوارى، وكنت له شفيعًا يوم القيامة"، وفي حديث آخر: "من زارني بعد موتي، فكأنما زارني في حياتي"، وكره مالك أن يقال: زرنا قبر النبي ﷺ، وقد اختلف في معنى ذلك، فقيل: كراهية الاسم لما ورد من قوله ﷺ: "لعن الله زوارات القبور" وهذا يرده قوله ﷺ: "نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها"، وقوله: "من زار قبري"، فقد أطلق اسم الزيارة، وقيل: لأن ذلك لما قيل: إن الزائر أفضل من المزور، وهذا أيضًا ليس بشيء، إذ ليس كل زائر بهذه الصفة، وليس هذا عمومًا، وقد ورد في حديث أهل الجنة زيارتهم لربهم، ولم يُمنع هذا اللفظ في حقه تعالى، وقال أبو عمران رحمه الله: إنما كره مالك أن يقال: طواف الزيارة، وزرنا قبر النبي ﷺ، لاستعمال الناس ذلك بينهم بعضهم لبعض، وكره تسوية النبي ﷺ مع الناس بهذا اللفظ، وأحب أن يُخصَّ بأن يقال: سلمنا على النبي ﷺ، وأيضًا فإن الزيارة مباحة بين الناس، وواجب شد المطى إلى قبره ﷺ، يريد بالوجوب هنا وجوب ندب وترغيب وتأكيد لا وجوب فرض، والأولى عندي أن منعه وكراهة مالك له لإضافته إلى قبر النبي ﷺ، وأنه لو قال: زرنا

النبي ﷺ لم يكرهه لقوله ﷺ: "اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد بعدى، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد" فَحَمَى إضافة هذا اللفظ إلى القبر والتشبه بفعل أولئك قطعاً للزريعة وحسماً للباب، والله أعلم^(٤٦).

وقال القاضي عياض: "وقال مالك في المبسوط: وليس يلزم من دخل المسجد وخرج منه من أهل المدينة الوقوف بالقبر وإنما ذلك للغرباء، وقال فيه أيضاً: لا بأس لمن قدم من سفر أو خرج إلى سفر أن يقف على قبر النبي ﷺ، فيصلى عليه، ويدعو له ولأبى بكر وعمر، فقل له: إن ناساً من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه، يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر، وربما وقفوا في الجمعة أو في الأيام المرة أو المراتين أو أكثر عند القبر، فَيُسَلِّمُونَ وَيَذْعُونَ ساعة، فقال: لم يبلغنى هذا عن أحد من أهل الفقه ببليدنا، وتركه واسع، ولا يُصَلِّحُ آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها، ولم يبلغنى عن أول هذه الأمة وصدرها أنهم كانوا يفعلون ذلك؛ ويكره إلا لمن جاء من سفر أو أراد؛ قال ابن القاسم: ورأيت أهل المدينة إذا خرجوا منها أو دخلوها أتوا القبر فسلموا، قال: وذلك رأى، قال الباجي: ففَرَّقَ بين أهل المدينة والغرباء، لأن الغرباء قصدوا لذلك، وأهل المدينة مقيمون بها لم يقصدوها من أجل القبر والتسليم^(٤٧).

وقال أبو عمر بن عبد البر - معلقاً على جملة: "كره مالك أن يقال: زرت قبر النبي ﷺ - "إنما كره مالك أن يقال: طواف الزيارة، وزيارة النبي ﷺ، لاستعمال الناس ذلك بعضهم لبعض، فكره تسوية النبي ﷺ بهذا اللفظ مع الناس، وأحب أن يُخَصَّ بأن يقال: سلمنا على النبي ﷺ. قال: أيضاً الزيارة مباحة بين الناس وواجب شد المطى إلى قبره ﷺ، يريد وجوب السنن لا وجوب الفرائض^(٤٨).

وقال القاضي عياض: "زيارة قبره ﷺ سنة من سنن المسلمين مجمع عليها، وفضيلة مرغّب فيها"^(٤٩).

وفى آخر شرح النووى لحديث: "إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها"^(٥٠) نقل النووى عن القاضي عياض قوله: "فكان كل ثابت الإيمان منشرح الصدر به يرحل إليها، ثم بعد ذلك فى كل وقت إلى زماننا، لزيارة قبر النبي ﷺ، والتبرك بمشاهده وآثاره، وآثار أصحابه الكرام، فلا يأتيها إلا مؤمن"^(٥١).

وقال محمد بن رشد: "ما كره مالك هذا - والله أعلم - إلا من وجه أن كلمة أعلى من كلمة، فلما كانت الزيارة تستعمل فى الموتى، وقد وقع فيها من الكراهة ما وقع، كره أن يذكر مثل هذه العبارة فى النبي ﷺ"^(٥٢).

وحكى عبد الحق الصقلى عن أبى عمران المالكى قوله: "إنما كره مالك أن يقال: زرنا قبر النبي ﷺ، لأن الزيارة من شاء فعلها ومن شاء تركها، وزيارة قبر النبي ﷺ واجبة - يعنى من السنن الواجبة - ينبغى أن لا تذكر الزيارة فيه كما تذكر فى زيارة الأحياء الذين من شاء زارهم ومن شاء ترك، والنبي ﷺ أشرف وأعلى من أن يُسمّى أنه يُزار"^(٥٣).

وقال الحافظ الذهبي - معلقاً على الحديث الذى فيه: "وَصَلُّوا عَلَى حَيْثُمَا كُنْتُمْ، فَإِنْ صَلَاتُكُمْ تَبْلُغُنِي" -: فمن وقف عند الحجرة المقدسة ذليلاً مسلماً مصلياً فى التنزل والحب، وقد أتى بعبادة زائدة على من صلى عليه فى أرضه أو فى صلاته، إذ الزائر له أجر الزيارة وأجر الصلاة عليه، والمصلى عليه فى سائر البلاد له أجر الصلاة فقط^(٥٤).

وقال الحافظ الحليمي - بعد أن ذكر ما روى عن الصحابة من تعظيمهم

لنبيهم وتوقيرهم له:- "فهذا كان من الذين ورثوا مشاهدته وصحبته، فأما اليوم فمن تعظيمه زيارته ﷺ ، فقد جاء عنه ﷺ أنه قال: "من زارنى بعد وفاتى، فكأنما زارنى فى حياتى" (٥٥).

وقال الحافظ ابن عساكر: "وبعد ... فهذا مختصر فى زيارة سيد البشر رسول الله ﷺ وشرف وعظم وكرم، ألفته تحفة للزائر، وجعلته نحلة من المقيم يتزودها المسافر، إذ كانت زيارة تربته المقدسة المكرمة من أهم القربات، والمنول فى حضرته المعظمة من أنجح المساعى وأكمل الطلبات، والقصد إلى مسجده الشريف من العباد من أول الصلوات، فإليه تشد الرحال، ولديه تحط الأوزار، وتعتقد الآمال" (٥٦).

وفى شرح اللباب: وقد روى الحسن عن أبى حنيفة أنه إذا كان الحج فرضاً، فالأحسن للحاج أن يبدأ بالحج، ثم يتشى بالزيارة، وإن بدأ بالزيارة جاز (٥٧).

وقال الإمام المحقق الكمال بن الهمام الحنفى فى شرح "فتح القدير": "المقصد الثالث فى زيارة قبر النبى ﷺ ؛ قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: من أفضل المندوبات".

وفى "مناسك الفارسى" و "شرح المختار": أنها قريبة من الوجوب لمن له سعة".

ثم قال: والأولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبر النبى ﷺ، ثم إذا حصل له إذا قدم زيارة المسجد، أو يستفتح فضل الله سبحانه فى مرة أخرى ينويهما فيها، لأن فى ذلك زيادة تعظيمه ﷺ وإجلاله (٥٨).

وعلق عليه الكشميرى قائلاً: "وهو الحق عندى، فإن آلاف الألوف من

السلف كانوا يشدون رحالهم لزيارة النبي ﷺ ، ويزعمونها من أعظم القربات، وتجريد نياتهم أنها كانت للمسجد دون الروضة المباركة باطل، بل كانوا ينوون زيارة قبر النبي ﷺ قطعاً^(٥٩).

وفى "رد المحتار على الدر المختار" قوله: "مندوبة" أى بإجماع المسلمين كما فى "اللباب"، قوله: "بل قيل: "واجبة" ذكره فى "شرح اللباب"، وقال: كما بينته فى "الدرة النبوية فى الزيارة المصطفوية"، وذكره الخير الرملى فى حاشية "المنح" عن ابن حجر، قال: وانتصر له^(٦٠).

وجاء فى "فتح القدير" أيضاً : ولما زار الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه المدينة، وقف أمام قبره الشريف ﷺ وقال:

يا أكرم الثقلين يا كنز الورى جذ لي بجودك وارضى برضاكا
أنا طامع فى الجود منك ولم يكن لأبى حنيفة فى الأنام سواكا

وقد اقتدى فى ذلك بالصحابى الجليل سواد بن قارب، حيث قال:

فكن لى شفيعاً يوم لا ذو قرابة بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب

وقال الإمام أبو إسحاق الشيرازى الشافعى: "يستحب زيارة قبر رسول الله ﷺ ، لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "من زار قبرى وجبت له شفاعتى" ويستحب أن يصلى فى مسجد رسول الله ﷺ لقوله ﷺ: "صلاة فى مسجدى هذا، تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد"^(٦١).

قال النووى: "وأما حديث ابن عمر، فرواه البراء والدارقطنى والبيهقى بإسنادين ضعيفين"^(٦٢).

وعلق الشيخ محمد نجيب المطيعى على كلام النووى بما يدل على أن حديث ابن عمر روى من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عنه، ومن

طريق عبد الله بن عمر عن نافع عنه، وأن عبيد الله بن عمر الثقة، وأخاه عبد الله بن عمر الضعيف سمعا هذا من نافع، وبذلك يكون الحديث صحيحاً من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وطريق عبد الله بن عمر يقوى بهذه المتابعة التامة فيصير حسناً^(٦٣).

وقال الإمام النووي في كتابه "المجموع على المذهب": واعلم أن زيارة قبر رسول الله ﷺ من أهم القربات، وأنجح المساعي، فإذا انصرف الحجاج والمعتمرون من مكة، استحب لهم استحباباً متأكداً أن يتوجهوا إلى المدينة لزيارته ﷺ، وينوي الزائر مع الزيارة التقرب، وشد الرحل إلى المسجد والصلاة فيه^(٦٤).

وقال أيضاً في كتابه "المنهاج": ويُسنُّ شرب ماء زمزم، وزيارة قبر رسول الله ﷺ بعد فراغ الحج^(٦٥).

وقال في الإيضاح مثل ذلك، وزاد: "يستحب إذا توجه إلى زيارته صلى الله عليه وسلم أن يكثر من الصلاة والتسليم عليه في طريقه، فإذا وقع بصره على أشجار المدينة وحرمها، وما يعرف بها، زاد من الصلاة والتسليم عليه صلى الله عليه وسلم، ويسأل الله تعالى أن ينفعه بزيارته، وأن يتقبلها منه"^(٦٦).

وممن أقر الإمام النووي، الإمام جلال الدين محمد بن أحمد المحلى في شرحه على "المنهاج" أقر ما كتبه الإمام النووي، وقال: ففي الحديث: "من حج ولم يزرني، فقد جفاتي" رواه ابن عدى في "الكامل" وغيره، وروى الدارقطني وغيره: "من زار قبري وجبت له شفاعتي"^(٦٧).

كذلك الإمام شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصارى فى كتابه "فتح الوهاب على منهج الطلاب" (٦٨).

وكذلك الإمام الفقيه المحدث شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمى فى شرحه على "المنهاج"، وقال: ويسن، بل قيل: يجب - وانتصر له، والمنازع فى طلبها (٦٩) ضال مضل - زيارة قبر رسول الله ﷺ لكل أحد كما بينت ذلك مع أدلتها وآدابها وجميع ما يتعلق بها فى كتاب حافل لم أسبق إلى مثله سميته: "الجوهر المنظم فى زيارة القبر الشريف النبوى المكرم". وقد صح خبر "من زارنى وجبت له شفاعتى" إلخ (٧٠).

وكذلك الإمام شمس الدين محمد أبو العباس الرملى فى شرحه على "المنهاج نهاية المحتاج" (٧١).

وكذلك الإمام محمد بن أحمد الخطيب الشربيني فى شرحه على المنهاج "مغنى المحتاج" (٧٢)، بل قال: فزيارة قبره ﷺ من أفضل القربات، ولو لغير حاج ومعتمر.

ح - حديث ابن عمر:

وقال أبو محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة (الحنبل): ويستحب زيارة قبر النبى ﷺ لما روى الدارقطنى بإسناده عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "من حج فزار قبرى بعد وفاتى، فكأنما زارنى فى حياتى"، وفى رواية: "من زار قبرى وجبت له شفاعتى" (٧٣).

وقال شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن قدامة الحنبلى فى كتابه "الشرح الكبير": فإذا فرغ من الحج استحب زيارة قبر النبى ﷺ وقبر صاحبيه رضى الله عنهما (٧٤).

وقال منصور بن يونس البهوتى فى كتابه: "كشاف القناع عن متن الإقناع": "وإذا فرغ من الحج استحب له زيارة قبر النبى ﷺ ، وقبرى صاحبيه أبى بكر وعمر رضى الله عنهما، لحديث الدارقطنى عن ابن عمر: قال: قال رسول الله ﷺ: "من حج فزار قبرى بعد وفاتى فكأنما زارنى فى حياتى"، وفى رواية: "من زار قبرى وجبت له شفاعتى" (٧٥).

ثم نقل عن ابن نصر الله قوله: "لازم استحباب زيارة قبره ﷺ استحباب شد الرحال إليه، لأن زيارته للحاج بعد حجه لا تمكن بدون شد الرحال"، قال: فهذا تصريح باستحباب شد الرحل لزيارته ﷺ (٧٦).

وقال شيخ الإسلام محمد تقى الدين الفتوحى الحنبلى: "وسن زيارة قبر النبى ﷺ وقبر صاحبيه رضى الله عنهما، فيسلم عليه مستقبلاً له، ثم يستقبل القبلة، ويجعل الحجرة عن يساره، ويدعو، ويحرم الطواف بها، ويكره التمسح ورفع الصوت عندها" (٧٧).

وقال الشيخ مرعى بن يوسف الحنبلى فى كتابه "لبيل الطالب": وسن زيارة النبى ﷺ ، وقبر صاحبيه رضوان الله عليهما، وتستحب الصلاة فى مسجده ﷺ ، وهى بألف صلاة، وفى المسجد الحرام بمائة ألف، وفى المسجد الأقصى بخمسمائة (٧٨).

وقال العلامة شمس الدين المقدسى محمد بن مفلح فى "الفروع": وتستحب الصلاة على النبى ﷺ ، وزيارة قبره، وقبر صاحبيه، فيسلم عليه مستقبلاً له، لا للقبلة (٧٩).

وقال ابن حزم: السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة حرام، وأما السفر إلى آثار الأنبياء، فذلك مستحب (٨٠).

ط - دلالة حديث لا تشد الرحال:

وقال الإمام شيخ الإسلام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: "وأما حديث: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد" فلا دلالة فيه على النهي عن الزيارة، بل هو حجة في ذلك، ومن جعله دليلاً على حرمة الزيارة، فقد أعظم الجراءة على الله ورسوله ﷺ، وفيه برهان قاطع على غباوة قائله، وقصوره عن نيل درجة كيفية الاستتباط والاستدلال، والحديث فيه دليل على استحباب الزيارة من وجهين:

الوجه الأول: أن قبره ﷺ أفضل بقاع الأرض، وهو ﷺ أفضل الخلق وأكرمهم على الله، لأنه لم يقسم بحياة أحد غيره، وأخذ الميثاق من الأنبياء بالإيمان به، وبنصره، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران : ٨١]، وشرفه بفضله على سائر المرسلين، وكرمه بأن ختم به النبيين، ورفع درجته في عليين، فإذا تقرر أنه أفضل المخلوقين، وأن تربته أفضل بقاع الأرض؛ استحب شد الرحال إليه، وإلى تربته بطريق الأولى.

الوجه الثاني: أنه يستحب شد الرحال إلى مسجد المدينة، ولا يتصور من المؤمنين الخالصين انفكاك قصده عنه ﷺ، وكيف يتصور أن المؤمن المعظم قدر النبي ﷺ يدخل مسجده، ويشاهد حجرته، ويتحقق أنه يسمع كلامه، ثم بعد ذلك يسعه أن لا يقصد الحجرة والقبر ويسلم على رسول الله ﷺ؟! هذا ما لا خفاء به عند أحد، وكذلك لو قصد زيارة قبره لم ينفك قصده عن المسجد.

ومن الدليل: الأحاديث الكثيرة الصحيحة في فضل زيارة الإخوان في الله، فزيارة النبي ﷺ أولى وأولى.

ومنها: أن حرمة ﷺ واجبة حيًا وميتًا، ولا شك أن الهجرة إليه كانت في حياته من أهم الأشياء، فكذلك بعد موته.

ومنها: الأحاديث الدالة على استحباب زيارة القبور، وهذا في حق الرجال مجمع عليه، وفي حق النساء فيه خلاف، وقد بسطنا في كتاب "إثارة الشجون لزيارة الحجون، هذا في غير قبر النبي ﷺ، وأما زيارة قبره ﷺ، فالإجماع على استحبابها للرجال والنساء.

ومنها: أن الإجماع على جواز شد الرحال للتجارة، وتحصيل المنافع الدنيوية، فهذا أولى، لأنه من أعظم المصالح الأخروية.

ومنها: إجماع الناس العملي على زيارته ﷺ، وشد الرحال إليه بعد الحج من بعد وفاته إلى زماننا هذا.

ومنها: الإجماع القولي، قال أبو الفضل القاضى: زيارة قبره ﷺ سنة من سنن المسلمين مجمع عليها، وأما الآثار في الباب فكثيرة جدًا^(٨١).

وقال الإمام ابن حجر المكي الشافعى في كتابه "الجواهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوى المكرم".

اعلم - وفقنى الله وإياك لطاعته، وفهم خصوصيات نبيه ﷺ، والمسارة إلى مرضاته - أن زيارته ﷺ مشروعة مطلوبة بالكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، وبالقياص.

أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ [النساء: ٦٤] دلت على حث

الأمة على المجيء إليه ﷺ، والاستغفار عنده، واستغفاره لهم، وهذا لا ينقطع بموته.

ودلت أيضاً على تعليق وجدانهم الله تواباً رحيمًا، بمجيئهم واستغفارهم، واستغفار الرسول ﷺ لهم.

فأما استغفاره ﷺ ، فهو حاصل لجميع المؤمنين بنص قوله: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [سورة محمد : ١٩]، وصح في (صحيح) مسلم عن بعض الصحابة أنهم فهموا من الآية ذلك، فإذا وجد مجيئهم واستغفارهم، فقد تكملت الأمور الثلاثة الموجبة لتوبة الله تعالى ورحمته، وليس في الآية ما يُعَيِّنُ تأخر استغفار الرسول ﷺ عن استغفارهم، بل هي محتملة، والمعنى يؤيد أنه لا فرق بين تقدمه وتأخره، هذا إن جعلنا: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ [النساء : ٦٤] عطفًا على: ﴿فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ ، أما إن جعلناه عطفًا على ﴿جَاءُوكَ﴾ فلا يحتاج لذلك، كما أنا إذا قلنا: إن استغفاره ﷺ لأمته لا يتقيد بحال حياته، كما دلت عليه الأحاديث الآتية، فلا يضره عطفه على: ﴿فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ إذا أمكن استغفاره لأمته بعد موته، وقد علم كمال شفقتة ورحمته عليهم، فمعلوم أنه لا يترك ذلك لمن جاءه مستغفرًا ربه سبحانه وتعالى، وحينئذ ثبت على كل تقدير أن الأمور الثلاثة المذكورة في الآية حاصلة لمن يجيء إليه ﷺ مستغفرًا في حياته وبعد وفاته، والآية الكريمة - وإن وردت في قوم معينين في حال الحياة - تعم بعموم العلة كل من وجد فيه ذلك الوصف في الحياة وبعد الممات، ولذلك فهم العلماء منها العموم للجائين، واستحبوا لمن أتى قبره ﷺ أن يقرأها مستغفرًا لله تعالى، كما يأتي ذلك مع حكاية العُتْبِيِّ التي ذكرها المصنفون في المناسك من جميع المذاهب،

والمؤرخون، وكلهم استحبوها للزائر، ورأوها من آدابه التي يُسنُّ له فعلها، ويُستفاد من وقوع (جاعوك) في حيز الشرط الدال على العموم، أن الآية الكريمة طالبة للمجئ إليه مَنْ بَعْدَ ومن قرب، بسفر وبغير سفر، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء : ١٠٠] ولا شك عند من له أدنى مسكة من ذوق العلم أن من خرج لزيارة رسول الله ﷺ يصدق عليه أنه خرج مهاجراً إلى الله ورسوله ﷺ، لما يأتي أن زيارته ﷺ بعد وفاته كزيارته في حياته، وزيارته في حياته داخلية في الآية الكريمة قطعاً، فكذا بعد وفاته بنص الأحاديث الشريفة الآتية.

وأما السنة، فما يأتي من الأحاديث.

وأما القياس، فقد جاء في السنة الصحيحة المتفق عليها الأمر بزيارة القبور، فقبر نبينا محمد ﷺ منها أولى وأحرى وأحق وأعلى، بل لا نسبة بينه وبين غيره، وأيضاً فقد ثبت أنه ﷺ زار أهل البقيع، وشهداء أحد، فقبره الشريف أولى لما له من الحق ووجوب التعظيم، وليست زيارته ﷺ إلا لتعظيمه والتبرك به، ولينالنا عظيم الرحمة والبركة بصلاتنا وسلامنا عليه ﷺ عند قبره الشريف بحضرة الملائكة الحافين به ﷺ.

وأما إجماع المسلمين، فقد نقل جماعة من الأئمة - حملة الشرع الشريف الذين عليهم المدار والمعول في نقل الخلاف - الإجماع عليها، وإنما الخلاف بينهم في أنها واجبة أو مندوبة، وأكثر العلماء من السلف والخلف على نديها دون وجوبها، وعلى كل من القولين، فهي مع مقدماتها من نحو السفر إليها، ولو بقصدها فقط دون أن يضم لها قصد اعتكاف أو صلاة بمسجده ﷺ من أهم القربات، وأنجح المساعي، ومن ثم قال الحنفية: إنها

تقرب من درجة الواجبات، وقال بعض أئمة المالكية: إنها واجبة، قال غيره منهم: يعنى من السنن الواجبة.

ويدل لذلك أحاديث صحيحة صريحة ولا يشك فيها إلا من انطمس نور بصيرته، منها قوله ﷺ: "من زار قبري وجبت له شفاعتي". وفي رواية: "حلت له شفاعتي" صححه جماعة من أئمة الحديث.

ثم قال الإمام ابن حجر رحمه الله تعالى: ثم هذه الأحاديث كلها إما صريحة وهي الأكثر، أو ظاهرة في ندب، بل تؤكد زيارته ﷺ حياً وميتاً، للذكر والأنثى الآتين من قرب أو بعد، فيستدل به على فضيلة شد الرحال لذلك، وندب السفر للزيارة حتى للنساء.

ونقل العلامة محمد علوى عباس المالكي الحسنى فتوى كبار علماء الحديث في الهند، وعلماء المدينة المنورة، وعلماء الأزهر، وعلماء الشام في هذه المسألة، وذلك في كتابه: "الزيارة النبوية بين البدعية والشرعية" (٨٢).

فتوى كبار علماء الحديث في الهند في شد الرحال:

سئل جماعة من كبار الحديث من أهل السنة والجماعة في الهند عن مسألة شد الرحال لزيارة خير الأنام سيدنا محمد ﷺ، فأجابوا بجواب سديد مفيد، وهذا نص السؤال والجواب كما جاء في كتاب "المُعَدُّ عَلَى الْمُهِند"، وفي آخره ذكر أسماء العلماء.

نص السؤال:

ما قولكم في شد الرحال إلى زيارة سيد الكائنات عليه أفضل الصلوات والتحيات وعلى آله وصحبه؟ أى الأمرين أحب إليكم وأفضل لدى أكابركم للزائر؟ هل ينوى وقت الارتحال للزيارة زيارته عليه الصلاة والسلام، أم

ينوى المسجد أيضاً، وقد قال بعضهم: إن المسافر إلى المدينة لا ينوى إلا المسجد النبوي؟

نص الجواب: بسم الله الرحمن الرحيم. ومنه نستمد العون والتوفيق، وببده أزمّة التحقيق حامداً ومصلحاً ومسلماً.

عندنا وعند مشايخنا زيارة قبر سيد المرسلين - روى فده - من أعظم القربات، وأهم المثوبات، وأنجح لنيل الدرجات، بل قريبة من الواجبات، وإن كان حصوله بشد الرحال وبذل المَهج والأموال، وينوى وقت الارتحال زيارته عليه ألف ألف تحية وسلام، وينوى معها زيارة مسجده صلى الله عليه وسلم وغيره من البقاع والمشاهد الشريفة، بل الأولى ما قال العلامة ابن الهمام أن يجرّد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام، ثم يحصل له إذا قدم لزيارة المسجد، لأن في ذلك زيادة تعظيمه وإجلاله ﷺ، ويوافقه قوله ﷺ: "من جاءني زائراً لا تحمله حاجة إلا زيارتي كان حقاً على أن أكون شفيعاً له يوم القيامة".

وكذا نقل عن العارف السامي الملا جامي أنه أفرد الزيارة عن الحج، وهو أقرب إلى مذهب المحبين.

وأما ما قاله المعارضون من أن المسافر إلى المدينة المنورة - على ساكنها ألف ألف - تحية لا ينوى إلا المسجد الشريف استدلالاً بقوله عليه الصلاة والسلام: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد" فمردود، لأن الحديث لا يدل على المنع أصلاً، بل لو تأمله ذو فهم ثاقب لعلم أنه بدلالة النص يدل على الجواز، فإن العلة التي استثنى بها المساجد الثلاثة من عموم المساجد أو البقاع هو فضلها المختص بها، وهو مع الزيارة موجود في البقعة

الشريفة ... ، وقد صرح بالمسألة كما ذكرناه، بل بأبسط منها شيخنا العلامة شمس العلماء العاملين مولانا رشيد أحمد الكنكوهي قدس الله سره العزيز في رسالته "زبدة المناسك" في فضل زيارة المدينة المنورة، وقد طبعت مراراً، وأيضاً في هذا المبحث الشريف رسالة شيخ مشايخنا مولانا المفتي صدر الدين الدهلوي قدس الله سره العزيز، أقام فيها الطامة الكبرى على من يدعى السلفية ومن وافقهم، وأتى ببراهين قاطعة وحجج ساطعة سماها: "أحسن المقال في حديث لا تشد الرحال" طبعت واشتهرت، فليرجع إليها، والله تعالى أعلم.

أصحاب الفتوى المؤيدون:

- ١- العلامة المحدث رشيد أحمد الكنكوهي.
- ٢- العلامة الشيخ المحدث خليل أحمد السهارنفوري.
- ٣- العلامة المحدث الشيخ محمود الحسن الديوبندي.
- ٤- العلامة الشيخ مير أحمد حسن الحسيني.
- ٥- العلامة المحدث الشيخ عزيز الرحمن الديوبندي.
- ٦- العلامة المرشد الشيخ أشرف على التهانوي.
- ٧- العلامة الشيخ الشاه عبد الرحيم الرانفوري.
- ٨- الشيخ الحاج الحكيم محمد حسن الديوبندي.
- ٩- المَوْلَوِي قُدْرَةُ الله.
- ١٠- المولوي المفتي كفاية الله.
- ١١- العلامة الشيخ محمد يحيى السهارنفوري.

تأييد علماء مكة المكرمة لفتوى علماء الهند.

وقد أيد هذه الفتوى جملة من كبار الفقهاء والعلماء بمكة المكرمة، منهم العلامة الشيخ محمد سعيد بن محمد بابصيل مفتى الشافعية، ورئيس العلماء بمكة المكرمة، والإمام والخطيب بالمسجد الحرام، والشيخ أحمد رشيد خان نواب، والشيخ العلامة الفقيه المفتى محمد عابد بن حسين المالكي، مفتى المالكية بمكة المحمية، والشيخ العلامة المحقق محمد علي بن حسين المالكي الإمام، والمدرس بالمسجد الحرام.

تأييد علماء المدينة المنورة:

وقرظ هذه الفتوى وأيدها علماء المدينة منهم: العلامة الفقيه السيد أحمد بن إسماعيل البرزنجي، وشيخ المالكية بالحرم النبوي، والشيخ أحمد الجزائري، والسيد محمد زكي البرزنجي، والشيخ عمر حمدان المحرسي، المحدث المشهور، والشريف أحمد بن المأمون البلغيثي، والشيخ موسى كاظم، والشيخ ملا محمد خان، والشيخ خليل بن إبراهيم، والشيخ محمد العزيز الوزير التونسي، والشيخ محمد السوسي الخياري، والحاج أحمد بن محمد خير الشنقيطي، والشيخ محمد بن عمر الفلاني، والشيخ أحمد بن أحمد أسعد، والشيخ محمد منصور بن نعمان، والشيخ أحمد بساطي، والشيخ محمد حسن السندي، والشيخ محمود عبد الجواد.

تأييد علماء الأزهر:

وأيد ذلك أيضًا شيخ الأزهر الشيخ سليم البشري، والشيخ إبراهيم القاياتي.

تأييد علماء الشام:

الشيخ الفقيه المحدث محمد أبو الخير الشهير بابن عابدين الحسيني،

حفيد ابن عابدين صاحب الفتاوى، والشيخ مصطفى بن أحمد الشطى الحنبلى، والشيخ محمود رشيد العطار الدمشقى، تلميذ الشيخ بدر الدين محدث الشام، والشيخ محمد البوشى الحموى، والشيخ محمد سعيد الحموى، والشيخ على بن محمد الدلال الحموى، والشيخ محمد أديب الحورانى المدرس بجامع السلطان بحماه، والشيخ عبد القادر اللبابدى، والشيخ محمد سعيد لطفى الحنفى، والشيخ فارس بن أحمد الشقفة، والشيخ مصطفى الحداد الحموى^(٨٣). وعقد الإمام السبكي باباً فى نقل النصوص عن الأئمة والعلماء فيه تصريح باستحباب الزيارة، فقال: الباب الرابع فى نصوص العلماء على استحباب زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ، وبيان أن ذلك مجمع عليه بين المسلمين.

قال القاضى عياض رحمه الله: وزيارة قبره ﷺ سنة بين المسلمين، مجمع عليها، وفضيلة مرغَّب فيها.

وقال القاضى أبو الطيب: ويستحب أن يزور النبى ﷺ بعد أن يحج ويعتمر.

وقال المُحَامِلَى فى "التجريد": ويستحب للحاج إذا فرغ من مكة أن يزور النبى ﷺ.

وقال أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحلیمى فى كتابه المسمى بالمنهاج فى شعب الإيمان فى تعظيم النبى ﷺ فذكر جملة من ذلك، ثم قال: وهذا كان من الذين رزقوا مشاهدته وصحبته، فأما اليوم، فمن تعظيمه زيارته.

وقال الماوردى فى "الحاوى": أما زيارة قبر النبى ﷺ فأمور بها، ومندوب إليها.

ونذكر الماوردي في الأحكام السلطانية باباً في الولاية على الحجيج قال:
ولاية الحاج ضربان: أحدهما على تسيير الحجيج، والثاني على إقامة الحج.
أما الأول، فشرط المتولى أن يكون مطاعاً ذا رأى وشجاعة، وعليه في
هذه الولاية عشرة أشياء، فذكرها، ثم قال: فإذا قضى الناس حجهم أمهلهم
الأيام التي جرت عادتهم بها، فإذا رجعوا سار بهم على طريق مدينة رسول
الله ﷺ ليجمع لهم بين حج بيت الله، وزيارة قبر رسول الله ﷺ، رعاية لحرمة
وقياماً بحقوق طاعته، وذلك وإن لم يكن من فروض الحج، فهو من مندوبات
الشرع المستحبة، وعبادات الحجيج المستحسنة.
وقال صاحب "المهذب": ويستحسن زيارة قبر رسول الله ﷺ .
وقال القاضي حسين: إذا فرغ من الحج، فالسنة أن يقف بالملتزم،
ويدعو، ثم يشرب من ماء زمزم، ثم يأتي المدينة، ويزور قبر النبي ﷺ .
وقال الرويانى: يستحب إذا فرغ من حجه أن يزور قبر النبي ﷺ .
ولا حاجة إلى تتبع كلام الأصحاب في ذلك مع العلم بإجماعهم وإجماع
سائر العلماء عليه.
والحنفية قالوا: إن زيارة قبر النبي ﷺ من أفضل المندوبات
والمستحبات، بل تقرب من درجة الواجبات، ممن صرح بذلك منهم أبو
منصور محمد بن مكرم الكرمانى فى مناسكه، وعبد الله بن محمود بن بلدى
فى شرح "المختار"، وفى فتاوى أبى الليث السمرقندى، فى باب أداء الحج،
روى الحسن بن زياد عن أبى حنيفة أنه قال: الأحسن للحاج أن يبدأ بمكة،
فإذا قضى نسكه مر بالمدينة، وإن بدأ بها جاز، فيأتى قريباً من قبر الرسول
ﷺ فيقوم بين القبر والقبلة، فيستقبل القبلة ويصلى على النبي ﷺ، وعلى
أبى بكر وعمر رضى الله عنهما، ويترحم عليهما .

وقال أبو العباس السروجي في "الغاية": إذا انصرف الحجاج والمعتمرون من مكة، فليتوجهوا إلى "طيبة" مدينة رسول الله ﷺ، وزيارة قبره، فإنها من أنجح المساعي.

وكذلك نص عليه الحنابلة أيضاً، قال أبو الخطاب "محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوداني الحنبلي"، في كتاب "الهداية"، في آخر باب صفة الحج: وإذا فرغ من الحج استحب له زيارة قبر النبي ﷺ، وقبر صاحبيه.

وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسين بن أحمد بن القاسم بن إدريس السامري في كتاب "المستوعب" باب قبر الرسول ﷺ: وإذا قدم مدينة الرسول ﷺ استحب له أن يغتسل لدخولها، ثم يأتي مسجد الرسول ﷺ، ويقدم رجله اليمنى في الدخول، ثم يأتي حائط القبر، فيقف ناحيته، ويجعل القبر تلقاء وجهه، والقبلة خلف ظهره، والمنبر عن يساره، وذكر كيفية السلام والدعاء، إلى آخره.

ومنه: اللهم إنك قلت في كتابك لنبيك: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ﴾ [النساء : ٦٤] الآية، وإني قد أتيت نبيك مستغفراً، فأسألك أن توجب لي المغفرة، كما أوجبتها لمن أتاه في حياته.

اللهم إنني أتوجه إليك بنبيك ﷺ، وذكر دعاء طويلاً، ثم قال: وإذا أراد الخروج عاد إلى قبر رسول الله ﷺ فودع.

وانظر هذا المصنف من الحنابلة الذين الخصم متمذهب بمذهبهم، كيف نص على التوجه بالنبي ﷺ، وكذلك أبو منصور الكرمانى من الحنفية قال: إن كان أحد أوصاك بتبليغ السلام تقول: السلام عليك يا رسول الله! من فلان بن فلان، يستشفع بك إلى ربك بالرحمة والمغفرة، فاشفع له.

وقال نجم الدين بن حمدان الحنبلي في "الرعاية الكبرى": ويسن لمن فرغ من نسكه زيارة قبر النبي ﷺ وقبر صاحبيه رضى الله عنهما، وله ذلك بعد فراغ حجه، وإن شاء قبل فراغه.

وقد عقد ابن الجوزي في كتابه المسمى "مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن" باباً في زيارة قبر النبي ﷺ، وذكر فيه حديث ابن عمر، و حديث أنس رضى الله عنهما.

وقال الشيخ موفق الدين بن قدامة المقدسي في كتابه "المغنى": وهو من أعظم كتب الحنابلة التي يعتمدون عليها: "فصل" يستحب زيارة قبر النبي ﷺ، وذكر حديث ابن عمر، من طريق الدارقطني، ومن طريق سعيد بن منصور عن حفص، وحديث أبي هريرة رضى الله عنه، من طريق أحمد: "ما من أحد يسلم علىّ عند قبري"، وكذلك نص عليه المالكية، وقد تقدم حكاية القاضي عياض بالإجماع، وفي كتاب "تهذيب الطالب" لعبد الحق الصقلي، عن الشيخ أبي عمران المالكي، أن زيارة قبر النبي ﷺ واجبة، قال عبد الحق: يعنى من السنن الواجبة^(٨٤).

ثم عقد الإمام السبكي باباً في كون الزيارة قربة، وهو "الباب الخامس في تقرير كون الزيارة قربة، وذلك بالكتاب والسنة والإجماع والقياس"، وأعقبه بالباب السادس "في كون السفر إليها قربة"، وفيه إيضاحات لما جاء في الباب الخامس، فهو متمم له، وفي الباب السابع رد شبهات المنكرين ودفع أدلتهم النقلية والعقلية، وبين السفر المنهى عنه، والسفر الذي لا يدخل في هذا النهي، وعلى رأسه السفر لزيارة النبي ﷺ، ووضح أن الحديث المتفق عليه: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد" لا علاقة له بمسألة زيارة النبي ﷺ.

وجعل الباب التاسع والأخير في حياة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فهو كتاب يناقش المسألة من كافة جوانبها، ويعرض أدلة المجوزين للزيارة، كما يعرض أدلة المنكرين، ويقوم بتفنيدها والرد عليها، فهو كتاب مهم في هذه المسألة.

وقال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف: "اتفق العلماء على أن زيارة قبره عليه السلام قرينة مشروعة، فقليل: واجب، وقيل: سنة.

والأحاديث في فضل زيارة القبر النبوي كثيرة وصحيحة، والضعيف منها يرتقى إلى درجة المقبول لتعدد طرقه وكثرة شواهد، كما ذكره ابن حجر في التلخيص الحبير، وما ذكره ابن الجوزي في "التحقيق" من أن حديث: "من حجَّ فلم يزرني، فقد جفاني" موضوع، وتابعه ابن تيمية في ذلك - غير صحيح، بل هو إما حسن كما عند بعض المحدثين، وإما ضعيف كما هو عند بعضهم^(٨٥).

أما حديث النهي عن شد الرحال إلا إلى المساجد الثلاثة، فلا علاقة له بهذه المسألة، ومن يتخذ دليلًا على النهي عن الزيارة، فهو يشير إلى سوء فهمه وضعف بصيرته.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح^(٨٦) - في شرحه للحديث المنقول عليه -: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدى هذا، والمسجد الأقصى"^(٨٧).

وفي هذا الحديث فضيلة المساجد ومزيتها على غيرها، لكونها مساجد الأنبياء، ولأن الأول قبلة الناس وإليه حجهم، والثاني كان قبلة الأمم السالفة، والثالث أسس على التقوى، واختلف في شد الرحال إلى غيرها، كالذهاب إلى

زيارة الصالحين أحياء وأمواتاً، وإلى المواضع الفاضلة، لقصد التبرك بها والصلاة فيها. فقال الشيخ أبو محمد الجويني: يحرم شد الرحال إلى غيرها عملاً بظاهر هذا الحديث، وأشار القاضي حسين إلى اختياره، وبه قال عياض وطائفة، ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار بُصْرَةَ الْغَفَّارِ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ خُرُوجِهِ إِلَى الطَّوْرِ، وقال له: "لَوْ أَدْرَكْتُكَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مَا خَرَجْتَ"، واستدل بهذا الحديث، فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمومته، ووافقه أبو هريرة.

والصحيح عند إمام الحرمين، وغيره من الشافعية، أنه لا يحرم، وأجابوا عن الحديث بأجوبة:

منها أن المراد: أن الفضيلة التامة، إنما هي في شد الرحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها، فإنه جائز، وقد وقع في رواية لأحمد سيأتي ذكرها بلفظ: "لَا يَنْبَغِي لِلْمَطِيِّ أَنْ تَعْمَلَ"، وهو لفظ ظاهر في غير التحريم.

ومنها أن النهي مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة، فإنه لا يجب الوفاء به، قاله ابن بطَّال.

وقال الخطابي: اللفظ لفظ الخبر، ومعناه الإيجاب فيما ينذر الإنسان من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها، أي لا يلزم الوفاء بشيء من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة.

ومنها أن المراد حكم المساجد فقط، وأنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة، وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح أو قريب أو صاحب، أو طلب علم أو تجارة أو نزهة، فلا يدخل في النهي، ويؤيده ما روى أحمد من طريق شهر بن حوشب قال: سمعت أبا سعيد،

وذكرت عنده الصلاة في الطور، فقال: قال رسول الله ﷺ: "لا ينبغي للمصلي أن يشد رحاله إلى مسجد تبتغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي"، وشهر حسن الحديث، وإن كان فيه بعض الضعف.

ومنها: أن المراد قصدها بالاعتكاف فيما حكاه الخطابي عن بعض السلف أنه قال: لا يعتكف في غيرها، وهو أخص من الذي قبله، ولم أر عليه دليلاً، واستدل به على أن من نذر إتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك.

وبه قال مالك وأحمد والشافعي والبويطي، واختاره أبو إسحاق المروزي.

وقال أبو حنيفة: لا يجب مطلقاً.

وقال الشافعي في "الأم": يجب في المسجد الحرام، لتعلق النسك به، بخلاف المسجدين الآخرين، وهذا هو المنصور لأصحاب الشافعي.

وقال ابن المنذر: يجب إلى الحرمين، وأما الأقصى فلا، واستأنس بحديث جابر: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس، قال: "صل ههنا".

وقال ابن التين: الحج على الشافعي أن أعمال الموطئ إلى مسجد المدينة والمسجد الأقصى، والصلاة فيهما قربة، فوجب أن يلزم بالنذر كالمسجد الحرام.

وفيما يلزم من نذر إتيان هذه المساجد تفصيل وخلاف يطول ذكره محله كتب الفروع، واستدل به على أن من نذر إتيان غير هذه المساجد الثلاثة لصلاة أو غيرها لم يلزمه غيرها، لأنها لا فضل لبعضها على بعض، فتكفي صلاته في أي مسجد كان.

قال النووي: لا اختلاف في ذلك إلا ما روى عن الليث أنه قال: يجب الوفاء به. وعن الحنابلة رواية: يلزمه كفارة يمين، ولا ينعقد نذره، وعن المالكية رواية: إن تعلقت به عبادة تختص به كرباط لزم، وإلا فلا، ونكر عن محمد بن مسلمة المالكي أنه يلزم في مسجد قباء، لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت كما سيأتي.

قال الكرمانى: وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة، وصنف فيها رسائل من الطرفين. قلت: يشير إلى ما رد به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية، وما انتصر به الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي وغيره لابن تيمية، وهي مشهورة في بلادنا، والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ، وأنكرنا صورة ذلك، وفي شرح ذلك من الطرفين طول، وهي أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية، ومن جملة ما استدل به على دفع ما ادعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي ﷺ، ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول: زرت قبر النبي ﷺ، وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ أدباً لا أصل الزيارة، فإنها من أفضل الأعمال، وأجل القربات الموصلة إلى ذي الجلال، وأن مشروعيتها محل إجماع بلا نزاع، والله الهادي إلى الصواب.

قال بعض المحققين: قوله: إلا إلى ثلاثة مساجد المستثنى منه محذوف، فإما أن يقدر عاماً فيصير: لا تشد الرحال إلى مكان في أى أمر كان إلا إلى الثلاثة، أو أخص من ذلك. لا سبيل إلى الأول، لإفضائه إلى سد باب السفر للتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها، فتعين الثانى، والأولى أن يقدر ما هو أكثر مناسبة، وهو: لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة،

فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف، وغيره من قبور الصالحين، والله أعلم.

وقال السبكي الكبير: ليس في الأرض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرحال إليها غير البلاد الثلاثة، ومرادى بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكماً شرعياً، وأما غيرها من البلاد، فلا تشد إليها لذاتها، بل لزيارة، أو جهاد، أو علم، أو نحو ذلك من المندوبات أو المباحات.

قال: وقد التبس ذلك على بعضهم، فزعم أن شد الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع، وهو خطأ، لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه، فمعنى الحديث: لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأمكنة لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة، وشد الرحال إلى زيارة، أو طلب علم، ليس إلى المكان، بل إلى من في ذلك المكان، والله أعلم^(٨٨).

وقال الإمام العيني: بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، في التعليق على حديث: "لا تشد الرحال إلا ... " الحديث: "وقال شيخنا زين الدين: من أحسن محامل هذا الحديث أن المراد منه حكم المساجد فقط، وأنه لا يشد الرحل إلى مسجد من المساجد غير هذه الثلاثة، فأما قصد غير المساجد من الرحلة في طلب العلم، وفي التجارة والتنزه، وزيارة الصالحين، والمشاهد، وزيارة الإخوان، ونحو ذلك، فليس داخلاً في النهي، وقد ورد ذلك مصرحاً به في بعض طرق الحديث في مسند أحمد: حدثنا هاشم، حدثنا عبد الحميد، حدثني شهر، سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه، وذكر عنده صلاة في الطور: فقال: قال رسول الله ﷺ: "لا ينبغي للمطى أن تشد رحاله إلى مسجد يُبتَغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا" وإسناده حسن، وشهر بن حوشب وثقة جماعة من الأئمة^(٨٩).

وذكر الكرمانى: الإمام محمد بن يوسف - أيضاً - فى هذا الحديث، أن غير هذه المساجد الثلاثة لا يدخل فى هذا النهى، ونقل عن الشيخ أبى محمد الجوينى قوله: "يحرم شد الرحال إلى غيرها [أى المساجد الثلاثة المذكورة] كالذهاب إلى قبور الصالحين ونحوه" ثم علق عليه قائلاً: "والصحيح أنه لا يحرم ولا يكره. قالوا: والمراد أن الفضيلة التامة إنما هى فى شد الرحال إلى الثلاثة خاصة"^(٩٠).

◆ المبحث الثانى: المعارضون

ونكتفى فى ذلك بالإمام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فإنه ينكر قصد زيارة النبى ﷺ، ويرى عدم مشروعية شد الرحال لهذا الغرض، ويؤكد على أن الزيارة الشرعية هى قصد زيارة المسجد النبوى، حيث الصلاة فيه أولاً، ثم بعد ذلك زيارة النبى ﷺ، وقد تناول ابن تيمية هذه المسألة بوضوح وإطناب فى مصنفين له هما: "استحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية" الذى خصصه للرد على العلامة الإخنائى، والكتاب الثانى هو: "الجواب الباهر فى زوار المقابر"، واهتم الإمام ابن تيمية بنشر رأيه فى هذه المسألة فى غير موضع من مصنفاته.

وزعم فى "الجواب الباهر" الإجماع على عدم جواز قصد زيارة النبى ﷺ دون قصد زيارة المسجد أولاً والصلاة فيه، وانتهى إلى الحكم بأن الخروج على هذا الإجماع شرك.

ومن ذلك قول ابن تيمية: "إذا كان السفر إليه ليس للعلماء فيه إلا قولان: قول من يقول: إنه معصية، وقول من يقول: إنه ليس بمحرم، بل لا فضيلة فيه، وليس بمستحب"^(٩١).

وصرح بأن قصد زيارة قبر الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام دون الصلاة في المسجد "قد يكون شركاً" (٩٢)، وقال أيضاً: "وأما من قصد السفر لمجرد زيارة القبر ... فهذا مبتدع ضال، مخالف لسنة رسول الله ﷺ، ولإجماع أصحابه، ولعلماء أمته، وهو الذي ذكر فيه القولان: أحدهما أنه محرّم، والثاني أنه لا شيء عليه، ولا أجر له" (٩٣).

وكلامه في هذه المسألة مرفوض جملة وتفصيلاً، لعدم صحة هذا الحكم من جهة، ولتقوله على الأئمة في هذه المسألة من جهة أخرى، ولإجماع جماهير الأمة على غير ذلك من جهة ثالثة. فضلاً عن أنه لا سلف له فيما ذهب إليه في هذه المسألة.

إن مناقشات ابن تيمية في هذه المسألة تدور حول عدة محاور هي:
أولاً: تقوّله على الأئمة (٩٤)، حيث عزا رأيه للإمام أحمد والإمام مالك وغيرهما ممن لم يقولوا بهذا الرأي تصريحاً ولا تلميحاً.
ثانياً: النيل من المخالفين له.

ثالثاً: إيهامه القارئ بأنه غير متفرد بالرأي الذي يدافع عنه، بل كرر كثيراً أن النهي عن قصد زيارة قبر النبي ﷺ مجمع عليه.
رابعاً: حكمه على كافة الأحاديث التي رويت في فضل الزيارة بالوضع (٩٥)، وأحياناً بالضعف وعدم الثبوت، ومن ثم لا يوجد نص يعول عليه.

خامساً: لى أعناق الأدلة النقلية بما يناسب وجهة نظره.
ويخلص الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى من هذا بتكرار حكمه الشاذ والمخالف لما أجمع عليه جمهور أهل العلم من السلف والخلف، وهو إنكاره

قصد زيارة النبي ﷺ دون قصد المسجد والصلاة فيه أولاً^(١٦)، فهذه الفتوى شاذة ومطرحة كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى في فتح الباري، وذلك في شرحه لحديث البخاري: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد..."^(١٧)، وكما اتضح من رأى الأئمة والعلماء في هذه المسألة.

وقد خصص العلامة السبكي الشافعي كتابه: "شفاء السقام في زيارة خير الأنام" للرد الشافعي على الإمام ابن تيمية، ولكن أبا عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الفقيه الحنبلي (ت ٧٤٤هـ) صنف كتابه "الصارم المنكى في الرد على السبكي".

تناول فيه الرد على السبكي الشافعي حيث كتابه: "شفاء السقام في زيارة خير الأنام".

وترى - بدءاً من مقدمة كتابه - الحمل على العلامة السبكي، والنيل منه، ومن كتابه، ودافع عن ابن تيمية دفاعاً مستميتاً، وأيده جملة وتفصيلاً^(١٨).

وقد تبع هذين (ابن تيمية وابن عبد الهادي) الشيخ الألباني، فردد ما قالاه، ولسنا بحاجة إلى تكرار يرهق القارئ..

◆ خاتمة البحث:

من خلال الاستعراض السابق لهذه المسألة الهامة، لا يكون بوسعنا سوى الانقياد لمذهب جمهور السلف والخلف من أهل العلم والفضل، وهو مشروعية شد الرحل لزيارة قبر سيد الخلق عليه أفضل الصلاة وأتم السلام، بقصد زيارة النبي ﷺ، فإن فيها فضيلة عظيمة، وتعتبر من أعظم

القربات، ونركز على أهمية الصلاة في مسجد النبي ﷺ ، ففي الحديث المجمع على صحته، أن الصلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه، سواء كانت الصلاة فيه قبل التسليم على سيدنا محمد ﷺ ، أو بعده، فهذا هو المفهوم الواضح من كلام السلف، الذين سبقوا ابن تيمية رحمه الله تعالى، ولا أرى لمذهب ابن تيمية دليلاً يؤيده، ولا سلفاً يسبقه، ففتواه التي تقضى بتأنيث قصد زيارة قبر الرسول الأعظم ﷺ شاذة ومطرحة كما وضع الحافظ ابن حجر العسقلاني، وفي المسألة أحاديث مقبولة عند كثير من الأئمة، وليس فيها كذاب ولا وضاع، مما يجعلنا لا نسلم لابن تيمية حكمه عليها بالوضع.

اللهم اكتب لنا حج بيتك الحرام، وزيارة نبيك عليه الصلاة والسلام.
اللهم آمين. وصلى الله وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

◈ حواشي البحث :

- (١) سنن الدارقطني (٢/٢٧٨).
- (٢) الشفا (٢/٨٣).
- (٣) نواذر الأصول (رقم ١٤٨).
- (٤) الكنى (٢/٦٤).
- (٥) الضعفاء الكبير (٤/٢٧٠) وليس كل ما أورده العقيلي - وغيره ممن صنفوا في الجرح والتعديل - ضعيفاً.
- (٦) راجع: ميزان الاعتدال (٣/١٧٩-١٨٠، ترجمة رقم ٤٤٧٢)، وتهذيب التهذيب (٥/٣٢٦).
- (٧) المناهل (٢٠٨).
- (٨) فيض القدير بشرح الجامع الصغير (٦/١٤٠).
- (٩) شرحه على الشفا (٣/٨٤٢).

- (١٠) كذا في شرح الشفا (٥١١/٣).
- (١١) شفاء السقام في زيارة خير الأنام (ص ٩).
- (١٢) كتاب "الرد على الإخنائي" لابن تيمية (ص ٨٦).
- (١٣) "رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة" له (ص ٢٤١).
- (١٤) "الزيارة النبوية بين البدعية والشرعية" له (ص ٢٨).
- (١٥) "فضائل الأعمال" له (ص ٤١٣-٤١٤).
- (١٦) نقلاً عن التلخيص الحبير (٢٦٧/٢).
- (١٧) الإيضاح" له (٤٨٩) .
- (١٨) "تحفة المحتاج" له (١٨٩/٢).
- (١٩) "الشعب" له (١٣/٢).
- (٢٠) راجع: شفاء السقام في زيارة خير الأنام (ص ٤-١).
- (٢١) المجموع للنووي - هامش (٢٥٣/٨).
- (٢٢) شفاء السقام (ص ٤).
- (٢٣) نقلاً عن المصدر السابق (ص ٥).
- (٢٤) المصدر السابق (ص ٩).
- (٢٥) شفاء السقام (ص ١١).
- (٢٦) شفاء السقام (ص ١١).
- (٢٧) المعجم الكبير (٢٩١/١٢) رقم (١٣١٤٩).
- (٢٨) تاريخ ابن عساكر (٢/٤٠٦).
- (٢٩) راجع: ميزان الاعتدال (١٠٤/٤).
- (٣٠) مجمع الزوائد (٤ / ص ٢).
- (٣١) نقلاً عن هامش "المطالب العالية" (٣٧١/١) في التعليق على حديث: "من زار قبري كنت له شهيداً...".
- (٣٢) العواتق: جمع عاتق وهي الشابة أول ما أدركت، أو التي لم تتزوج، فلم تسب عن أهلها، أو التي بين الإدراك والتعيس.

- (٣٣) تاريخ مدينة دمشق - ترجمة بلال بن رباح رضى الله عنه.
- (٣٤) تاريخ مدينة دمشق - ترجمة إبراهيم بن محمد بن سليمان بن بلال بن أبي الدرداء الأنصاري.
- (٣٥) شفاء السقام في زيارة خير الأنام (ص ٥٥-٥٨).
- (٣٦) سنن أبي داود (٥٣٤/٢) (٥) كتاب المناسك (الحج) (١٠٠) باب زيارة القبور: عن محمد بن عوف، عن المقرئ، عن حيوة، عن أبي صخر حميد بن زياد، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبي هريرة مرفوعاً، حديث رقم (٢٠٤١).
- (٣٧) كتاب التوسل والزيارة (ص ٥٥).
- (٣٨) مسند أبي يعلى (١٤٧/٦) عن أبي الجهم الأزرق بن على، عن يحيى بن أبي بكير، عن المستلم بن سعيد، عن الحجاج، عن ثابت للبناني، عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- كشف الأستار (١٠٠/٣-١٠١) كتاب علامات النبوة / ذكر من تقدم من الأنبياء صلى الله عليهم وسلم.
- من طريق الحسن بن قتيبة المدائني، عن حماد بن سلمة، عن عبد العزيز، عن أنس به، حديث رقم: (٢٣٣٩). وقال البزار: لا نعلم أحداً تابع الحسن بن قتيبة في روايته عن حماد.
- ورواه من طريق الحسن بن قتيبة، عن المستلم بن سعيد، عن الحجاج، ولا عن الحجاج إلا المستلم، ولا نعلم روى الحجاج عن ثابت إلا هذا.
- حياة الأنبياء للبيهقي (ص ٣) من طريق أبي يعلى به.
- أخبار أصبهان - لأبي نعيم (٣٨/٢) من طريق يحيى بن أبي بكير به، كما عند أبي يعلى.
- وصرح الحافظ بن حجر بأن الحجاج المذكور في هذه الرواية هو: الحجاج بن أبي زياد الأسود، وثقه أحمد، وأثنى عليه، وثقه ابن معين، وابن حبان، وقال أبو حاتم: صالح الحديث [لسان الميزان (١٧٥/٢) ترجمة رقم (٧٨٧)].
- (٣٩) في مجمع الزوائد (٢١١/٨): رواه أبو يعلى والبزار، ورجال أبي يعلى ثقات.

- (٤٠) فيض التقدير (١٨٤/٣).
- (٤١) السلسلة الصحيحة (١٨٧/٢-١٩١) رقم (٦٢١).
- (٤٢) الزيارة النبوية بين البدعية والشرعية (ص ٤٢).
- (٤٣) الموطأ (ص ٣٣٤، رقم ٩٤٨) برواية محمد بن الحسن الشيباني. طبع دار القلم. بيروت
- (٤٤) الموضوع السابق، وقال: "وانظر في ذلك: شفاء السقام للسبكي، والجواهر المنظم لابن حجر الهيتمي، ورسائل اللكنوى صاحب التعليق الممجد بالعربية والفارسية والأردية. ورسائل تلامذته مثل: السعي المشكور والقول المبرور، والكلام المبرم وغيرها".
- (٤٥) الرد على الإخنائي، لابن تيمية (٢٧٠-٢٧١).
- (٤٦) الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم - للقاضي أبي الفضل عياض (ت ٥٤٤هـ) (٦٣/٢-٦٤). مطبعة الاستقامة بالقاهرة.
- وهذا الحديث الأخير رواه أحمد (٧٣٥٨)، والحميدى (١٠٢٥) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، بسند حسن. والشرط الثانى عند أحمد بلفظ "عن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"، وذكره ابن عبد البر فى التمهيد (٤٥/٥) بلفظ: "اللهم لا تجعل قبرى وثناً يصلى إليه، ويسجد نحوه ويعبد، فقد اشتد غضب الله على من فعل ذلك".
- (٤٧) المصدر السابق (٦٧/٢).
- (٤٨) الشفا - هامش (٦٤/٢).
- (٤٩) الشفا (٨٣/٢).
- (٥٠) رواه البخارى (١٨٧٦)، ومسلم (١٤٧/٢٢٣) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.
- (٥١) شرح صحيح مسلم - النووى (٤٥٥/١) طبعة دار الحديث بالقاهرة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- (٥٢) البيان والتحصيل - لابن رشد (١١٩/١٨).
- (٥٣) تهذيب المطالب - لعبد الحق الصقلی.
- (٥٤) سير أعلام النبلاء (٤٨٣/٤-٤٨٤).

- (٥٥) شعب الإيمان - للحافظ أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحلیمی (٣٢٠/١) (١٥)
باب فی تعظیم النبی صلی الله علیه وسلم، وإجلاله، وتوقيره.
- (٥٦) إتحاف الزائر - للحافظ أبي الثيمن عبد الصمد بن عبد الوهاب، المعروف بأبي الثيمن ابن عساكر (ق ٣).
- (٥٧) رد المحتار إلى الدر المختار، لابن عابدين (٢٥٧/٢).
- (٥٨) شرح فتح القدير، للكمال بن الهمام (٣٣٦/٢).
- (٥٩) فيض الباري على صحيح البخاري، للكشميري (٤٣٣/٢١).
- (٦٠) رد المحتار إلى الدر المختار (٢٥٧/٢).
- (٦١) المذهب للشيرازي، ومعه المجموع للنووي (٢٥٢/٨).
- (٦٢) المجموع (٢٥٢/٨).
- (٦٣) راجع: المصدر السابق، هامش (٢٥٢-٢٥٣/٨).
- (٦٤) المصدر السابق (٢٥٢/٨).
- (٦٥) المنهاج ضمن شرح المحلى عليه (١٢٥/٢)، وانظر كتابه: الإيضاح فى المناسك (ص ٤٨٧).
- (٦٦) الإيضاح فى المناسك للنووي (ص ٤٨٩).
- (٦٧) شرح المحلى على المنهاج (١٢٥/٢).
- (٦٨) فتح الوهاب على منهج الطلاب (١٤٩/١).
- (٦٩) أى: الزيارة.
- (٧٠) شرح المنهاج للرملى (٣١٩/٣).
- (٧١) مغنى المحتاج شرح المنهاج - للخطيب الشربيني (٥١٢/١).
- (٧٢) المغنى لابن قدامة (٥٥٦/٣).
- (٧٣) الشرح الكبير (٤٩٥/٣).
- (٧٤) كشف القناع عن متن الإقناع (٥٩٨/٢).
- (٧٥) المصدر السابق (٥٩٨/٢).
- (٧٦) نقلاً عن كتاب: الزيارة النبوية بين البدعية والشرعية (ص ٦١).

- (٧٧) دليل الطالب (ص ٨٨).
- (٧٨) الفروع (٣/٥٢٣).
- (٧٩) نقلاً عن ابن تيمية في كتابه: استحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية (ص ١٩٨).
- (٨٠) الصلوات والبشر في الصلاة على خير البشر (١٢٧-١٢٨).
- (٨١) راجع: الزيارة النبوية بين البدعية والشرعية (ص ١١١-١١٥).
- (٨٢) راجع كتاب: المفند على المهند، طبعة الهند، لخليل أحمد السهارنفوري.
- (٨٣) شفاء السقام في زيارة خير الأنام (ص ٦٨-٧١).
- (٨٤) هامش "موطأ الإمام مالك، رواية محمد بن الحسن الشيباني" - بتحقيقه (ص ٣٣٤) طبع دار القلم - بيروت.
- (٨٥) فتح الباري (٣/٧٨-٨٠).
- (٨٦) صحيح البخاري: (٢٠) كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة، والمدينة، الحديث رقم: (١١٩٠).
- (٨٧) فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٣/٧٨-٨٠).
- (٨٨) عمدة القاري (٧/٢٥٤). والحديث في مسند أحمد (٣/٦٤) مطولاً، ورواه أبو يعلى في مسنده (١٣٢٦) من طريق ليث بن أبي سليم عن شهر بن حوشب به، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ / ص ٣) وقال: هو في الصحيح بنحوه، وإنما أخرجه لغرابة لفظه، ورواه أحمد، وشهر فيه كلام، وحديثه حسن عند بعض الأئمة.
- (٨٩) صحيح البخاري بشرح الكرمانى (٧/ ص ١٢).
- (٩٠) الرد على الإخنائى (ص ١٩٤).
- (٩١) الجواب الباهر في زوار المقابر (ص ٢٣).
- (٩٢) الجواب الباهر في زوار المقابر (ص ٢٧).
- (٩٣) ومن هذا قوله في كتابه "الرد على الإخنائى، واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية" (ص ٤٨٣): "فمن سافر إلى مدينة الرسول أو بيت المقدس لقصد زيارة ما هناك من القبور أو من آثار الأنبياء والصالحين كان سفره محرماً عند مالك

والأكثرين!!، وفي (ص ٥٠٧) قال: "وقد صرح مالك بأن قبر النبي ﷺ هو مما نهى عن شد الرحال إليه، وأن من نذر ذلك لا يجوز أن يوفى بنذره!!".
(٩٤) ومن ذلك على سبيل المثال قوله في كتابه "الرد على الإخنائي، واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية (ص ٢٣٣) عن الأحاديث المروية في فضائل زيارة النبي ﷺ.. قال ابن تيمية: "فكلها ضعيفة باتفاق أهل الحديث، بل هي موضوعة..!!"، وقال في (ص ٣٥٧): "ليس في هذا الباب ما يجوز الاستدلال به، بل كلها ضعيفة، بل موضوعة!!".

(٩٥) الرد على الإخنائي، لابن تيمية (ص ١٩٤-١٩٥، ١٩٨-٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٤-٢١٥، ٢٢١-٢٢٢، ٢٣٢-٢٤٥، ٢٥٧-٢٥٨، ٢٦٥، ٢٨٣، ٢٨٨-٢٨٩، ٣٠٣، ٣٥٦-٣٥٨، ٤٨٣-٤٨٤، ٥٢٤، ٥٠٧، ٥٢٥، ٥٢٥، ٥٢٥)، والجواب الباهر في زوار المقابر (ص ٢١-٢٣، ٢٧-٣٠، ٤٥-٤٦، ٥٨)، ومجموع الفتاوى (١/٢٣٤، ٢٤/٣٥٦، ٢٧/٣٥).

(٩٦) سبق كلام الحافظ ابن حجر، والذي فيه: "وهي أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية".
(٩٧) راجع: الصارم المنكى في الرد على السبكي (ص ٤-٥ مقدمة الكتاب، ص ٥، ص ٧، ص ١٢)..

(٩٨) صحيح البخاري (حديث رقم: ١١٩٠- في كتاب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: فضل الصلاة بمسجد مكة والمدينة) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: "صلاة في مسجدى، هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام".

◆ قائمة المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- إتحاف الزائر، للحافظ أبي اليمن بن عساكر (مخطوط).

- ٣- استحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية (وهو كتاب الرد على الإخنائي) لابن تيمية، الشارقة، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - / ١٩٩٨م).
- ٤- الإيضاح في مناسك الحج، للإمام النووي، دار الكتب العلمية (١٩٨٥م).
- ٥- البيان والتحصيل، لابن رشد، مخطوط.
- ٦- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، دار صادر، بيروت.
- ٧- تحفة المحتاج، لابن الملقن، دار حراء (١٤٠٦هـ).
- ٨- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، طبعة المدينة المنورة (١٣٨٤هـ).
- ٩- الجامع الصحيح للبخاري، المطبعة السلفية، بالقاهرة، ومعه فتح الباري لابن حجر العسقلاني.
- ١٠- الجواب الباهر في زوار المقابر، لابن تيمية، المطبعة السلفية بالقاهرة.
- ١١- رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، (المسمى بحاشية ابن عابدين) لابن عابدين، طبعة بولاق (١٢٧٢هـ).
- ١٢- رفع المنارة لتخريج أحاديث الزيارة، لمحمود سعيد ممدوح، دار الإمام الترمذی (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).
- ١٣- السلسلة الصحيحة، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ١٤- سنن الدارقطني، عالم الكتب، بيروت.
- ١٥- سنن أبي داود، دار الحديث، حمص، سورية (١٣٩٣هـ).

- ١٦- سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).
- ١٧- شرح صحيح مسلم، للنووي، طبعة دار الحديث بالقاهرة.
- ١٨- الشرح الكبير على متن المقنع، لابن قدامة المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٩- شعب الإيمان، للبيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٠- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، مطبعة الاستقامة بالقاهرة.
- ٢١- شفاء السقام في زيارة خير الأنام، لتقي الدين السبكي، دار جوامع الكلم بالقاهرة.
- ٢٢- الصارم المنكي في الرد على السبكي، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي، مكتبة الفرقان بالقاهرة.
- ٢٣- الصلاة والبشر في الصلاة على خير البشر، للفيروزابادي.
- ٢٤- الضعفاء الكبير للعقيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٤هـ).
- ٢٥- عمدة القارى شرح صحيح البخارى، للعيني، طبعة الحلبي بمصر (١٣٩٢هـ ، ١٩٧٢م).
- ٢٦- فتح البارى شرح صحيح البخارى، لابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية بالقاهرة.
- ٢٧- فتح القدير، لكمال الدين بن الهمام الحنفي، مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة (١٣٨٩هـ).
- ٢٨- فتح الوهاب على منهج الطلاب، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، مطبعة مصطفى محمد.
- ٢٩- فضائل الأعمال، لضياء الدين المقدسي، مطبعة المدنى بالقاهرة (١٤٠٤هـ).

- ٣٠- فيض الباري شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، دار المعرفة (١٣٩١هـ).
- ٣١- كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي، دار الفكر، بيروت (١٤٠٢هـ).
- ٣٢- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، لنور الدين الهيثمي، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٣٩٩هـ).
- ٣٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت (١٤٠٢هـ).
- ٣٤- المجموع (شرح المذهب للشيرازي)، للنووي، مكتبة الإرشاد بجدة.
- ٣٥- مجموع الفتاوى، لابن تيمية، الطبعة الثانية بالسعودية (١٣٩٨هـ).
- ٣٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الميمنية بالقاهرة.
- ٣٧- مسند أبي يعلى الموصلي، طبعة دار المأمون للتراث بدمشق (١٤٠٤هـ).
- ٣٨- المطالب العالية بزوائد الثمانية، لابن حجر العسقلاني، بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.
- ٣٩- المعجم الكبير، للطبراني، مطبعة الدار العربية ببغداد.
- ٤٠- المغني، لابن قدامة المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤١- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للخطيب الشربيني، مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة (١٣٧٧هـ).
- ٤٢- المفند على المهند، لخليل أحمد السهارنفوري، مكتبة المدينة، لاهور.
- ٤٣- الموطأ، للإمام مالك، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار القلم، بيروت. وطبعة دار الحديث بالقاهرة.
- ٤٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، دار المعرفة، بيروت.
- ٤٥- نوارد الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ، للحكيم الترمذي، دار صادر بيروت.

